الرئيس.. الاهتمام بالوقف خير وأبقى !!

مهيوب الكمالي

■.. أيقظ فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح ذاكرة الميسورين لما يجب أن يعملوه من خير لصالح الدار الآخرة بدعوتهم الى الاهتمام بالوقف وخصوصاً مايتعلق بتوقيف مساحات محددة من الأراضي العقارية والاستثمارية التي في حوزتهم بدلاً من التحويش عليها في الدنيا لهثاً وراء المال الذي لن يحمله الميسور معه الى الآخرة بل قد يتحول الى مصدر يجر عليه النقمة إذ لايبارك الله في مال لايساهم في العمل الصالح..

وجاءت دعوة فخامته انطلاقاً مما هو ملاحظ في التوسع العمراني في العاصمة والمدن الرئيسية مع تقليص أراضي الوقف لانشاء مقابر وإعمار المساجد والمدارس في حين تتسع الملكيات العقارية وتنخفض نسبة أراضي الوقف التي أوقفها أصحاب الخير قبل سنوات مضت الذين كانوا يقدمون العمل الصالح لنيل ثواب الله في الآخرة..

إن توقف الميسورين عن وقف الأراضي من شأنه أن يخنق أعمال الخير في العاصمة والمدن وحتى القرى اليمنية، والأعمال الصالحة تبقى غائبة لدى ملاك العقارات الكبيرة إذا لم يهتموا بالوقف وتقديم ماتيسر منها لصالح عموم الناس الذين سيستفيدون من الأراضي الموقوفة أجيالاً متعاقبة..

ولنا كما أشار الأخ الرئيس في السابقين أسوة حسنة في توقيف الأراضي والذين حرموا أنفسهم وحتى أولادهم مما يملكون وقصدوا بها وجه الله وأوقفوها لتوفير متطلبات دور العبادة والعلم وقدموا الأسس التي ينبغي أن يقوم عليها مبدأ التكافل الاجتماعي في مجتمعنا اليمني المسلم.

وبحسب المعطيات الوقفية، فقد خلف لنا هؤلاء الخيرون مايزيد عن ٤٠ نوعاً من الوقف منهم من أوقف لصالح المساجد وتوفير متطلباتها ومنهم من أوقف لصالح العلم و العلماء وتحفيظ القرآن الكريم وكفالة الأيتام والمحتاجين وعلاج المرضى المصابين بأمراض مستعصية وشرط الواقف كان ولازال معمولاً به ولايلغيه نظام أو قانون باعتبار الوقف حبس تأييد حتى يرث الله الأرض ومن عليها..

والأولى بالميسورين الآن أن يحذوا حذو الصالحين ممن سبقوهم في تقديم الأعمال الصالحة ليجدوا الثواب والأجر عند الله سبحانه وتعالى.

إن سعي الصالحين لتقديم أعمال الخير يساهم في نمو الأراضي والممتلكات الوقفية ويساعد في التخفيف من الفقر في المجتمع المسلم وطمأنة الفقراء بأن أعمال الخير مازالت قائمة وأن الخيرين حريصون على تجسيد مبدأ التكافل الاجتماعي ولذلك جاءت دعوة فخامة الأخ الرئيس في شهر رمضان للتذكير بالعمل الصالح الذي ينتفع منه الناس خصوصاً في تأهيل واصلاح ورعاية الأيتام والمكفوفين والمعوقين والعجزة وكذا المتوفين.

والسؤال الجوهري هنا.. ماذا سيحصل لو أن العاصمة أصبحت بدون مقابر جديدة ودار لرعاية الأيتام والمسنين في حين هناك من يملك مساحات عقارية شاسعة تسمح لهم بالوقف منها من ٢٠ الى ٣٠ لبنة كما حث بذلك الأخ الرئيس في الأمسية الرمضانية الكبرى والذي شد الانتباه الى القصور القائم في توسيع أراضي الوقف وتقديم الأعمال الصالحة.

والأمر الذي نحب التنويه اليه هو ينبغي على وزارة الأوقاف التي قامت بمسوحات ميدانية لممتلكات الأوقاف أن تضاعف جهودها للمزيد من توفير الحماية للوقف وابعاد التعدي عليه لكي يطمئن الميسورون ويقومون بتوقيف اراض جديدة تستفيد منها الاجيال في المستقبل إذ أن البعض من الميسورين يتذرع بأن هناك تقصيراً ازاء الحفاظ على الوقف والانتفاع منه لصالح المقصودين من قبلهم.

قراءة في خطاب الرئيس

أحمد عبدربه علوي

■.. ماقاله الأخ رئيس الجمهورية في مأدبة الافطار الكبرى التي أقامها يوم الأربعاء الموافق ٢٨أكتوبر ٢٠٠٤م بالقصر الجمهوري التي حضرها كبار رجالات الدولة مدنيين وعسكريين كان في غاية الأهمية وليس هناك من يعترض على شيء منه فلايوجد إنسان على أرض اليمن ينكر أن الديمقراطية أن تقول الحق وهو ما أكده الأخ الرئيس عندما تطرق في كلمته الى مجمل القضايا الهامة التي يمر بها وطننا.. وكلنا نحيي الأخ الرئيس على كلامه الصريح الذي حرص فيه على الصراحة والوضوح حيث أخذ يشرح كل أبعاد أية قضية يعاني منها الوطن بكل حقائقها المتاحة.. ولا أذيع سراً إذا قلت أن الكثير من أسرار وخفايا الموقف الاجتماعي أو الاقتصادي بالاضافة الى الموقف السياسي في الداخل والخارج يدلي بها في الصورة حتى لايجري أحد وراء الشائعات أو الأكاذيب التي تضر بالمصلحة العامة.

وهنا كما يقولون أيضاً مما تعودنا عليه من الأخ الرئيس في خطاباته ومانلمسه من كلام قيم ومفيد يتمثل في حرص الرئيس الكامل على تحقيق صالح الوطن ومصلحة المواطن في كل السياسات ويتأكد ذلك من كلمته الهادفة التي لم يترك كبيرة أو صغيرة إلا وتعرض لها بالتحليل العلمي الدقيق وبالنظرة الواقعية الموضوعية التي يمكن أن تقود الى حلول الفائدة مثلاً..

لقد ركز الأخ الرئيس في كلمته حيث أكد على المزيد من التلاحم والاخاء وعلى الوحدة الوطنية وتعميقها ونبذ الكراهية وتعميق المودة داخل المجتمع والعمل من أجل ترسيخ الأمن والاستقرار وبناء جيل محصن وقوي حتى لاتعصف به الفتاوى الخاطئة وكلام التهرات الخارجة عن ديننا الحنيف دين التسامح واليُسر.. ولو قسمنا خطاب الرئيس الذي ألقاه في مأدبة الإفطار التي أقامها بالقصر الجمهوري في قاعة ١٤أكتوبر الى أمور داخلية وخارجية وأمور دينية واستثمارية وأمعنا النظر فيما قاله لوجدنا أنه ليس أمامنا مشاكل حقيقية إلا أن نعمل بما قال ونبدأ بالأمور الداخلية اقتصادية واجتماعية وتعليمية وسياسية لوجدنا أننا جميعاً لانكاد نختلف معه ولا فيما بيننا وبين أنفسنا في شيء يتعلق بتشخيص الداء فالتشخيص بسيط للغاية والكلام فيه ليس موضع مناقشة ولكن المهم هو العلاج كيف يكون، ماذا نفعل لكي نهزم الداء ونشفى.

كل ماقاله الأخ الرئيس القائد كلام جميل ومطلوب.. ولا واحد يعترض عليه ومن منطلق الديمقراطية التي يؤكد الأخ الرئيس التزامه بها.. وأتساءل:

هل يوجد يمني واحد يختلف مع ماقاله الأخ الرئيس أو مع زملائه من القيادة السياسية في بلادنا حول دعوة رجال الأعمال اليمنيين الى الاستثمار داخل وطنهم بدلاً من ترحيل اموالهم للخارج في ظل ماهو موجود اليوم من أمن واستقرار.. من أجل استيعاب أكبر عدد ممكن من الشباب المتعطل هل يوجد يمني واحد يريد أن يحرم فرصة عمل مناسبة يكفيه دخلها لحياة هادئة متواضعة تكفل له ضروريات الحياة، هل يختلف اثنان- أي اثنين - حول ضرورة ما أشار اليه الأخ الرئيس وقال: إن الثورة اليمنية لم تقم ضد حكم الأئمة ولكن ضد الاستبداد والجهل والتخلف والتعصب القروي والمناطقي والمذهبي منوهاً بدعوة كل المثقفين والعلماء والسياسيين والشخصيات الاجتماعية الى الارتقاء بارتقاء الوطن الذي أرتقى نحو العلاء في يوم ٢٢مايو ١٩٩٠م لحسن سير عملنا التنموي على أكمل وجه.

شيء جيد أن من سمات الأخ الرئيس انه لايعترف أبداً بالفردية بل دائماً تحكمه في أقواله وأفعاله مبادئ «الجماعية» التي من شأنها أن تؤدي الى تحقيق الأمان والاستقرار، ان الأخ الرئيس مثلما يحرص على تطبيق العدالة الاجتماعية في اليمن فانه يريدها كذلك أن تشمل الدنيا بأسرها لأن الانسان.. انسان.. في كل زمان وفي كل مكان.. وهكذا.. يقود الرئيس القائد ومعه القيادة السياسية في بلادنا مسيرة التحديث ويرسي قواعد النهضة في كل المجالات .. ورمضان كريم وكل عام وأنتم بخير..

لماذا يضيع الغاز في شهر رمضان بالذات..؟

عبدالله الشهاري

■ ماعرفنا قبل عام شحة أو ندرة في الغاز وبالتحديد قبل تشطير شركة المحروقات إلى شركتين إحداهما لبيع الغاز والأخرى لوقود السيارات الخفيفة والثقيلة وما يتبعها بغرض تشغيل المحركات، فقد كانت معارض الغاز مكتظة بالأنابيب الغازية المنزلية، إلى درجة استحالة أن يشكو رب أو ربة بيت انقطاع الغاز طرفة عين عن مطبخهما سواء في رمضان أو شهور الإفطار الأخرى، ومنذ فصل الغاز عن المحروقات الأخرى وابتداء من شهر رمضان الفائت بدأ الوسطاء ومن يسمون بالموزعين ينشرون مسوغات لندرته لايصدقها الأطفال الرضع، تارة يقولون أن عطلاً أصاب الناقلات وتارة يختلقون ادعاءً بأن الطريق غير سالكة، وتارة ثالثة، ينشرون دعاية بأن إنتاج الغاز قد تباطأ، والذي نعرفه أن اختلاق هذه المزاعم اقتضتها حاجة في نفس يعقوب ليس إلا، فلدينا من احتياطي الغاز كميات هائلة لاتُضاهى، فلماذا تخضع مادة الغاز لهذه الشحة في التوزيع نقيض حاجة المواطن ووفرة الاحتياط الغازي في بلادنا؟

لقد كانت أنابيب الغاز قبل تشطير شركة المحروقات (على قفا من يشيل)، وبعد التشطير الذي لاارتاح لترديد ذكره أصبح هناك وسطاء ومتعهدون وموزعون وسماسرة وهلم جرا، وكان المطوب من شطر المحروقات الغازي القيام بالاحتطاب من الفيافي والقفار لتأمين الوقود الحطبي للمواطنين، لأنقل مادة غازية بواسطة شاحنات وتعبئتها آلياً في أنابيب لعرضها للبيع حسب الطلب دون لف أو دوران.

ولاشك أن هذه الألاعيب أفادت باعة هذه المادة في السوق السوداء، ناهيك بفطاحل الموزعين والوسطاء، ولهذا بلغ سعر الأنبوبة الغاز الضعف فصاعدا، وبدلاً من أن يشكو المواطن هذا الابتزاز المجحف لابد اضطراراً أن يخضع من أجل طبخ عشاء رمضان خشية أن ترغمه هذه الألاعيب على صيام الليل إضافة إلى النهار حتى يمن الله بالفرج من عنده، فما هناك حرص على مراعاة شهر الصوم ومتطلباته تأميناً لراحة الصائم على الإطلاق، ولا نبالغ، فعند الأصيل يتكرم وزير النفط بزيارة معارض الغاز ليراها فارغة كفؤاد أم موسى بينما الصائمون يلهثون بحثاً عن أنابيب الغاز، حاملين الأنابيب الفارغة على ظهورهم أو مدحرجينها بأقدامهم بحثاً عن ضالة مفقودة، بفعل فاعل دون شك، ومن أراد أن يناطح المواطنين الضائقين بندرة الغاز وتقطّع عرضه فليوضح السبب الجلي والمقنع ليُعذر أويدان، إذ لامبرر في نظر العامة لهذه الشحة مع أن احتياطي الغاز في بلادنا وافر الكم والجودة، فإذا كان اختلاق ندرته قائماً قبل تصديره إلى الخارج فماذا يكون الخطب عندما يجري التصدير كمبرر في نظر فطاحل التمسك بأوهى الأعذار الباهتة لغرض ما، والشاهد أن المحروقات الأخرى لم تُصب بمرض الشحة أو الندرة رغم أن المخزون الغازي يفوق المخزون النفطي في طبقات الأراضي اليمنية، حسب الاستنتاجات الجيولوجية، فما عذر الشطر الغازي من شركة المحروقات؟ وهل جرى التشطير بغرض تسهيل الإمدادات أم إحباطها كما نرى؟ إن الأمر محير غاية الحيرة، ومادام الأمر كذلك فمن المفروض إلغاء التشطير وتوحيد شركة المحروقات كسابق عهدها الذي ماشكا منه مواطن ندرة في أنواع المحروقات ذات يوم، وجاء التشطير - أعوذ بالله منه - ليكون الكحل الذي أعمى المكتحل بدلاً من إضفاء الجمال على عينيه، فلتعد شركة المحروقات إلى وحدتها كما كانت مع اتباع طريقة التوزيع الأولى واستبعاد خطر التشطير مرة أخرى مما أضر بالصائمين وأرهقهم رمضاناً بعد رمضان، وليت الأخ وزير النفط يرى الآن أرباب وربات البيوت بعد منتصف الليل يطوفون بمعارض الغاز الخارجية بغية استبدال الأنابيب الفارغة بأخرى مليئة، فيعودون خائبين غاضبين على التشطير ومن سعى إليه، كأسلوب بغيض انعكس شؤماً على المستهلكين، خاصة في الشهر الكريم، وإذا أراد صاحب معرض شرح ضجره من نقد المواطنين وتبرمهم بهذا الوضع على الجهة الموزعة فليقدم رجاءه الحار إلى نقطة توزيع في جدر على طريق عمران لتتكرم ببضع أنابيب غازية يتخطفها بعض المحتاجين ويعود البعض خائباً.

المجالس المحلية بين النجاح والفشل

شهاب اسماعيل المولد

■.. لقد جاءت المجالس المحلية على ثلاثة منطلقات أساسية، أولها تطبيق مبدأ الديمقراطية في الحكم وذلك بإتاحة المجال للشعب أن يحكم نفسه بنفسه، ثانيها تطبيق مبدأ اللامركزية الادارية والمالية وذلك بغرض استغلال موارد المجتمع لتنمية الانسان في مختلف المجالات بسهولة ويسر ، وثالثها رفع مستوى الوعي عند المواطنين بأهمية المجالس المحلية كوسيلة للنهوض بالمجتمع وجعلهم مسئولين مسئولية مباشرة في إدارة شئونهم باعتبارهم ولاة أمور أنفسهم وعلى عاتقهم تقع مسئولية النهوض بالمجتمع أو تخلفه، ولهذا كان من أهم شروط المرشح لعضوية المجالس المحلية أن يكون مقيماً أو صاحب محل ثابت في المركز الذي يرغب ترشيح نفسه فيه وقد تحمل الاعلام العبء الأكبر في توعية الناس قبل واثناء الانتخابات، وعلى هذا الأساس انطلقت الحملات الانتخابية للمرشحين سواءً كانوا متحزبين أو مستقلين، ولأن قوانين السلطة المحلية والانتخابات المحلية كانت هدفاً من أهداف الحزب الحاكم «المؤتمر الشعبي العام» ومطلباً سياسياً لأحزاب المعارضة، فقد تدافع الناس ذكوراً وإناثاً من مختلف الشرائح الى صناديق الاقتراع لاختيار حكامهم من أنفسهم وكلهم أمل وشوق الى حال أفضل وخاصة تلك الشريحة التي عايشت تجربة مجالس التطوير التعاوني وما حققته من مشاريع رغم بساطتها ومحدودية صلاحيتها، وكم هو جميل أن تكون قيادات المديريات وحكامها من أبنائها فهم المطلعون على حاجات الناس وتلمس أوضاعهم في جميع الأحوال وفي كل الظروف..

فهم لايحتاجون الى ترجمان أو وساطات أو تزكيات للحصول على حاجاتهم أو الوصول الى غاياتهم، على غرار ماكان يحدث عندما كانت قيادات المديريات وحكامها من غير أبنائها والتي كانت معرفتها للمديريات لاتتجاوز مركز المديرية وضواحيها ولاتتعدى أصحاب النفوذ والتجار والمشائخ وبالتالي لايحدث أي تغيير أو بناء إلا عن طريقهم .. لذلك كانت المعاملات صعبة ومعقدة وفي بعض الأحيان قد يحرم البعض من حقوقهم ولاتلبى مطالبهم أو تقضى حوائجهم من الخدمات لعدم قدرتهم على إقامة علاقات مع المسؤولين داخل المديريات وخاصة من الأرياف والمناطق النائية، لذلك كانت الانتخابات المحلية مطلباً جماهيرياً رأينا فيه الأمل للخلاص من كل هذه السلبيات والحيلولة دون استثناء هذه المنطقة أو تلك المشاريع والخدمات وحرمان الأخرى والوصول الى التوزيع العادل والشامل لكل جزء ولكل فرد من أبناء المديريات للخدمات والوصول أيضاً الى تنمية دائمة مستديمة للانسان في كل الأحوال والظروف وفي كل زمان ومكان.

ولكن أقولها ومعي الكثير أصيب البعض بخيبة أمل كبيرة في بعض المجالس أو بعض الأعضاء في المجالس المحلية ليس من حيث البرامج والمهام أو الهيكلة التنظيمية فهناك قانون السلطة المحلية قد نظمها وبينها.. بل في الممارسة والتطبيق وهناك أسباب عديدة منها أن الانتخابات المحلية في هذا المركز أو ذاك قد أفرزت أشخاصاً هزليين أو مستهترين أو عاجزين بسبب انخداع المواطنين بهم أو قلة وعيهم، أو أنهم كما أشار فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح في خطابه أثناء لقائه بقيادات محافظة إب أو بأعضاء المجالس المحلية في مديرياتها أثناء زيارته لها في أواخر شهر سبتمبر الماضي عندما قال: إن بعض أعضاء المجالس المحلية لم يستطيعوا أن يفرقوا بين مجالس التطوير التعاوني والمجالس المحلية وبذلك ظلوا حبيسين لهذه الفكرة- جمع تبرعات وأوبات ودعم حكومي ومن ثم بناء مشروع هنا وهناك ونفقات ونثريات ناسين أو جاهلين لقانون السلطة المحلية والذي بموجبه قد أصبحوا الكل في الكل في شتى المجالات، ورغم أن الدولة ممثلة بوزارة الادارة المحلية قد تنبهت لمثل هذه المعوقات فعملت على تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية لقيادات وأعضاء المجالس المحلية بغرض الحيلولة دون انتكاسة هذا المجلس أو ذاك إلا أن المتتبع لسير بعض المجالس المحلية وخاصة بعد قرار التمديد لفترة بقائهم يجد أنهم مصرون على أن يعطوا المواطنين انطباعاً سيئاً عن المجالس المحلية، والذي كان من المفترض أن يغيروا في نهاية العامين الماضيين وخاصة بعد أن أساءوا الى هذه التجربة وذلك عندما ظهر البعض منهم كناطق رسمي باسم حارته أو قريته وأيضاً عندما ظهر البعض بأنهم منتفعون عندما خلطوا بين مهامهم من مشرفين على تنفيذ المشاريع الى مشرفين ومنفذين في آن واحد أو اعطاءها لأقاربهم أو إعطاء قراهم أو مراكزهم الأولوية في الخدمات والمشاريع أو حالات الضمان الاجتماعي أو الصدقات التي يتم تقديمها عن طريق اعضاء المجالس المحلية وكان من المفروض عليهم أن ينظروا بجد واهتمام الى مهامهم ويراعوا الأمانة الملقاة على عاتقهم والتي ليس لها حدود أو تعصب لقبيلة أو حزب والعمل على تلمس أوضاع الجميع والنهوض بهم وذلك من خلال تجردهم من الأنانية وعمل دراسة شاملة للمديريات أوالوحدات أو المراكز من جميع النواحي.

فلقد لاحظنا أن بعض المجالس المحلية واعضاءها ليسوا بحجم المسئولية ولا بحجم قانون السلطة المحلية ولا بحجم الحملات الاعلامية، ولاحتى الدعاية الانتخابية سواءً من الأحزاب أو من المستقلين، ولقد ظهروا أقزاماً حينما اقصوا أنفسهم عن مسرح الأحداث وحينما أعفوا أنفسهم من هموم ومشاكل الناس العامة والخاصة، بل ظهرت بعض المجالس المحلية في بعض الوحدات والمديريات وكأنها مرفق جديد أضيف الى مرافقنا السابقة يدار ويوجه من مكتب مدير عام المديرية اذا استدعت الحاجة اليهم الى غير ذلك من الأخطاء والسلبيات، .. وأقول لعزيزي القارئ أن هؤلاء قلة وليسوا حجة الا على أنفسهم وإن هناك مايبعث على الطمأنينة ويبشر بالخير وذلك من خلال مانقرأ الكثير عن المجالس المحلية عبر هذه الصحيفة «الثورة» في باب المحافظات أو نسمع ونشاهد في الاذاعة والتلفزيون أو من خلال متابعتنا لكثير من الانجازات في بعض المجالس، وليس ذلك بشهادتي بل بشهادة الجميع كما في مجلسي مديريتي «السدة والنادرة» في محافظة «إب» وغيرها من المحافظات .

عموماً أحب أن أقول أنه ليس من الصعب عمل مقارنة بين المجالس المحلية من حيث النجاح أو الفشل.. فالأولى نجدها تعج بالمواطنين من مختلف الشرائح والذين قدموا اليها، لأنهم وجدوها قبلتهم الأولى لحل مشاكلهم وقضاياهم وتلبية متطلباتهم، ووجدوا في أعضائها الكفاءة والأمانة والإخلاص والعدل والتفاني في العمل، إذا قدمت الى المجلس ترى كل مسئول في مكتبه وعنده من العمل مايشغله، وترى المواطنين يدخلون ويخرجون وهم مستبشرين يثنون ويدعون للمجلس وأعضائه، والثانية تراها معظم الوقت فارغة إن لم تكن مغلقة، إذا قدمت اليها لاتجد فيها سوى الحارس أو الفراش أو قد تجد فيها أصدقاء أو أقرباء هذا العضو أو ذاك أو قد تجد عضو أو عضوين ولكن لا تستطيع أن تميزهم، إلا اذا كنت تعرفهم من قبل غير مستقرين وليس لهم عمل وكأن المجلس قد أنهى جميع أعماله ولم يعد لديه و عليه أية مشكلة أو مسئولية، إن دخلت أحد مكاتبها لاتسمع إلا أين فلان أو ترى بعض الناس يمد برأسه من الباب ويرجع من حيث أتى، من دخلها من المواطنين وله حاجة يخرج منها وهو يذمها إن لم نقل يلعنها، كذلك لانعلم متى وكيف يتم الحضور والانصراف وإن حضروا فمتأخرين لرقيب عليهم، وشعارهم «راحتي أولاً وللكعبة رب يحميها»..

وفي الأخير لايسعني إلاأن أقول لكم المثل القائل: «جنت على نفسها براقش» فالاستهتار والهزل يوم الاقتراع جلب الاستهتار والهزل الى المجالس، وكذلك لا يسعني إلا أن أشكر كل عضو مجلس في أي مكان كان قدم نفسه نموذجاً طيباً وقدوة حسنة في عمله وحبه لمجتمعه ووطنه، كما أشكر كل من يقول كلمة الحق أو ينشرها أو يدافع عنها حباً لمجتمعه ووطنه ولاخير فينا إن لم نقلها ولاخير فيهم إن لم يسمعوها..

وجهة نظر

حادث مروع!

إبراهيم المعلمي

■ نفهم أو نتفهم أسباب الحوادث المرورية التي تحدث في النهار، وخاصة في أواخر نهار شهر رمضان، وغالباً ما تكون «دحشة» أو صدمة خفيفة، وبالذات داخل المدن وفي الشوارع المكتظة بالسيارات وساعات الذروة.

■ لكن ما شاهدته بعد منتصف ليل أمس الأول في تقاطع خط الروضة مع شارع المطار ليس إلاّ نوعاً من الجنون الحقيقي، فقد مررت من نفس الشارع وعدت خلال دقائق معدودة فإذا بي أقف أمام قاطرة وقد ابتلعت - وأكرر ابتلعت - سيارة أعتقد أنها كانت من نوع (بيجوت) الطويل، وقد كان من الصعب تحديد نوعها بالضبط نظراً لأنه لم يتبق منها سوى هشام أو حطام وبقايا حديد وآثار تدل على أنها كانت سيارة.

■ وفي الحال هرعت سيارات الأمن بكل فروعها والتمّ الناس من كل حدب وصوب وبقي الجميع مذهولاً وحائراً أمام هذا الحادث المروع وعاجزاً عن عمل أي شيء لمعرفة من كان بداخل هذه السيارة المنكوبة وهل من أمل لإنقاذ ما تبقى من الأجساد البشرية أو التعرف عليها أو إخراجها من داخل ذلك الصندوق المهشم.

■ فالحادث أدى إلى دخول السيارة بكاملها إلى تحت القاطرة بصورة عرضية أو بشكل تقاطعي، وتصوروا سيارة بارتفاع أكثر من متر ونصف تنحشر كلها في المسافة ما بين الأرض وبطن الشاحنة.. وما الذي سيتبقى منها أو من ركابها!!

■ لم أشاهد حادثاً بهذه البشاعة إلاّ في أفلام الأكشن الأمريكية.. وحادث فظيع بهذا الشكل لا يمكن أن يحدث في شارع داخل المدينة.. فالسرعة وعدم تركيز السائقين كان خيالياً وغير قابل للتصديق.

■ رحم الله الأبرياء من الضحايا، ولا أرانا الله وإياكم أي مكروه.

almalemi@hotmail.com